

قتلى وجرحى في اللاذقية ودرعا.. ومستشارة الرئيس السوري تتهم جهات خارجية بتأجيج الوضع لإحداث فتنة

شعبان: فلسطينيون وراء أحداث اللاذقية ولا معتقلين سياسيين في سورية

تقرير إخباري

قانون الطوارئ في سورية.. أطول فترة زمنية من نوعها في التاريخ

دبي - العربية: نت: تعد حالة الطوارئ في سورية، التي وعد الرئيس بشار الأسد على لسان مستشارته الإعلامية «بدراسة» إغائه، هي الأطول من نوعها في تاريخ الدول الحديثة، وذلك لأنه تم فرضه بعد الانقلاب العسكري في 8 مارس عام 1963. وجاء الوعد على لسان مستشارة الرئيس السوري، بثينة شعبان، التي أعلنت منذ أيام عن حزمة من الإصلاحات المعيشية والسياسية على خلفية الاحتجاجات التي شهدتها محافظة درعا على مدى نحو أسبوع، وكان أبرز تلك الإصلاحات الموعودة العمل على إلغاء قانون الطوارئ المفروض للجدل، الذي طالما طالب نشطاء سياسيون على مدى سنوات عديدة بإلغائه، لتأثيره الكبير في الحد من الحريات العامة والشخصية للمواطنين بما يمنحه من صلاحيات واسعة للسلطات الأمنية والتنفيذية.

ويحسب أحد الحقوقيين فإن حالة الطوارئ أعلنت في سورية في ظل أحكام المرسوم التشريعي رقم 51 لعام 1962، وبالتالي يجب أن يندرج الإعلان وحالته تحت أحكام المرسوم المذكور، غير أن ذلك لم يحدث، بحسب قوله.

ويوضح: «من جميع النواحي الشكلية والموضوعية والتنفيذية (الإجرائية)، ومن خلال استعراض نصوص المرسوم رقم 16 نجد الثغرات التالية، منها أن الفقرة (أ) من المادة (2) رسمت آلياً إعلان حالة الطوارئ (وسيلة ومصدرا وطريقة)؛ «تعلن حالة الطوارئ بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء المنعقد برئاسة رئيس الجمهورية وبكثيرة ثلثي أعضائه على أن يعرض على مجلس النواب في أول اجتماع له».

ويضيف «في حالتنا نحن لا نجد أي التزام بهذا النص، أمر عسكري بدلا من مرسوم، مجلس وطني لقيادة الثورة بدلا من مجلس الوزراء، وعدم عرضه على مجلس النواب (الشعب) لا في أول اجتماع له، ولا في الاجتماعات التالية.

ويشدد على أنه حددت الفقرة (ب) من المادة (2) مضمون مرسوم إعلان حالة الطوارئ: «يحدد المرسوم القيود والتدابير التي يجوز للحاكم العرفي اتخاذها والمنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا المرسوم التشريعي دون الإخلال بالمادة الخامسة منه القيود والتدابير الواردة في المادة الرابعة:

– مراقبة الرسائل والأصحف والنشرات والمؤلفات وجميع وسائل التعبير، قبل نشرها.

– إخلاء بعض المناطق أو عزلها.

– تحديد مواعيد فتح الأماكن العامة وإغلاقها.

– الاستيلاء على أي عقار أو منقول وفرض الحراسة المؤقتة على الشركات والمؤسسات.

– وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والإقامة والتنقل والمرور في أماكن أو أوقات معينة.

– توقيف المشتبه بهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام توقيفا احتياطيا، والإجازة في تحري الأشخاص والأماكن في أي وقت، وتكليف أي شخص بتأدية أي عمل من الأعمال.

وتابع: وبموجب المادة الخامسة يحق لمجلس الوزراء توسيع دائرة هذه القيود بمرسوم يعرض على مجلس النواب.

ولكن بعد الإيعان فيما يمكن اتخاذه من تدابير وقيود توسعية لا نجد شيئا قد بقي خارج حدود هذه القيود والتدابير المثيرة للجدل.

«زاد: وبالرغم من مخالفة الأمر العسكري رقم (2) لأحكام الفقرة (أ) من المادة (2)، أمعن أيضا في مخالفة الفقرة (ب) من نفس المادة، ولم يحدد القيود والتدابير التي يجوز للحاكم العرفي أن يتخذها، وبذلك أطلق يده ومن بعده نائبه أو نوابه (الرسميين والفعليين)، واستباح المجتمع والسياسة من خلال الصلاحيات العرفية المحدودة،»

ولفت إلى تمارد السجن والمعتقلات العرفية إلى درجة أن عدد المعتقلين عرفيا بات من غير الممكن حصره، وإلى درجة أن الاعتقال العرفي صار عاما والتوقيف العادي صار استثناء.

ويشير ذلك الحقوقي إلى أن قانون الطوارئ يتضمن تجاوزات عديدة للستور السوري، حيث نكر على سبيل المثال أن الفقرة (2) من المادة (25) من الدستور على أن «سيادة القانون مبدأ أساسي في المجتمع والدولة»، وإهدار قانون الطوارئ بالطريقة التي تبها فيه إهدار مواز لهذا المبدأ الدستوري المهم الذي تتجلى التشريعية من خلاله، قلبت الممارسات الفعلية المبدأ الدستوري الوارد في الفقرة (1) من المادة (28): «كل متهم بريء، حتى يدان بحكم قضائي مبرم، رأسا على عقب، بأن جعلت كل مواطن متهما حتى يثبت العكس»، ويوضح أن السلطات العرفية المطلقة - عبر الأجهزة الأمنية والخبرانية - حلت محل كافة السلطات الأخرى (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وبذلك علقت كافة الأنظمة الدستورية والقانونية والحقوقية.

ويختتم بقوله: «منذ أكثر من 40 عاما نعيش حالة طوارئ مخالفة للقانون ومخالفة للدستور، الأمر الذي شكل عدوانا صارخا على حقوق المواطنين وحرياتهم وكرامتهم، وعدوانا صارخا على مامية الدولة نفسها.»

في عدد من الأماكن التي حصلت فيها تظاهرات بالمدن السورية. هذا ويعترض عدد من المرسلين العاملين في وكالات الأنباء والفصائيات العربية والأجنبية إلى ضغوط كبيرة في الأيام الأخيرة من قبل السلطات السورية، وتلقى بعضهم تهديدا صريحا بالمعاقبة، ومن بينهم مراسل وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ).

«المؤتمر الإسلامي» ترحب

على سعيد ريدو الفعل الدولية، رحبت منظمة المؤتمر الإسلامي بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أعلنت في أعقاب التطورات الأخيرة.

وقال الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلي في بيان أمس «أن هذه الإصلاحات تأتي متناسقة مع المتغيرات التي تشهدها المنطقة باعتبارها ضرورة ملحة وفرصة لإجراء تغييرات عملية».

وأعرب أوغلي عن ثقته بأن «الحكومة السورية بما لديها من حكمة وبصيرة قادرة على تطبيق رزمة الإصلاحات التي أعلن عنها من أجل تخفيف الاحتقان وتلافي تداعيات الأزمة»، وأشار أوغلي إلى أن الإصلاحات المذكورة تتطلب تهدئة ووقفا بغية تطبيقها على الوجه الأمثل وشدد على «ضرورة عدم اللجوء إلى العنف من جميع الأطراف»، لافتا إلى أن «استخدام القوة المفرطة لم يكن يوما الطريقة الأسلم لحل الأزمات وأن الحكمة والحوار ولغة العقل كيلون بتحقيق ما يصبو إليه الشعب السوري من ازدهار واستقرار ونماء».

من جهتها، دانت المظلة السامية للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاترين اشتون ما اعتبرته «قمعا وحشيا» للمتظاهرين في سورية مؤكدة أنها «روعت وقلقة للغاية من الوضع في سورية»، وقالت اشتون في بيان أنه «على الرغم من الإعلان الأخير عن تحسين الحريات السياسية إلا أن القمع العنيف للمتظاهرين تواصل في العديد من المدن (السورية)».

وأضافت أنها تدين بشدة «القمع الوحشي بما في ذلك استخدام العنف غير المقبول واطلاق الذخيرة الحية» والذي يجب أن يتوقف فورا، وحثت «السلطات السورية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في جميع أنحاء سوريا وتلبية المطالب والتطلعات المشروعة للشعب عبر الحوار وتعجيل الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

بدورها، دعت المفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي سورية لوقف استخدام الذخيرة الحية المتعاضل مع المتظاهرين على وجه السرعة، جاء ذلك في بيان عاجل للمفوضة صدر أمس في جنيف، طالبت فيه سورية من الاستفادة مما جري في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين حيث أدت عمليات إطلاق النيران واستخدام الذخيرة الحية إلى مزيد من القتلى في صفوف المتظاهرين السلميين. وأشارت إلى أن استخدام العنف في التعامل مع المتظاهرين يؤدي إلى تدهور الموقف وزيادة أعداد القتلى.

● عواصم - هدى العبود ووكالات



أحد جرحى أحداث الجمعة في مستشفى درعا (رويترز)



مظاهرات مؤيدة للرئيس السوري في شوارع دمشق أمس (أ.ف.ب)

وحول المعلومات التي برزت حول إجراء تعديل وزاري بحسب ما كانت أعلنت عنه مصادر مطلعة، قالت شعبان أنها أعلنت الخميس الماضي أن التغيير الحكومي سيجري بعد دراسة الإراء الحكومي. وأضافت أنها مستشارة للرئيس ولا أسأل عن التغيير من سيشمل وماذا سيكون.

ترحيل مدير مكتب رويترز

الى ذلك، قالت مصادر اعلامية سورية ان مكتب الأمن القومي الذي يديره اللواء هشام بخيتيار اصدر امرا لوزارة الإعلام السورية بإنهاء اعتماد مدير مكتب وكالة رويترز للأنباء بدمشق، الاعلامي الأردني خالد يقويوب عويس «فورا وبأسرع وقت».

وقالت مصادر في وزارة الإعلام السورية أن «الأمير يعود لقلعة مهنيته ونشره لانباء عارية يوسف القرصاوي في خطبة الجمعة في قطر دعوة للفتنة وأن هناك انزعاجا كبيرا من قوله، وقالت: ليس لرجل دين ان يتخير فتنة باي منطق قرآني او ايماني وهذا ليس من مهام رجل الدين على الإطلاق.

وأضافت شعبان إنه لا يمكن الإعلان عن تلك الجهات الخارجية إلا بعد الانتهاء من التحقيقات الجارية حول ملابس وأبعاد تلك المجموعات المسلحة، مشيرة إلى أن تلك المجموعات المسلحة تستهدف إشعال الفتنة الطائفية في سورية.

وأشارت الى الاخوان المسلمين الذين قاموا عام 1979 بقتل أحد مشايخ العلويين ومشايخ السنة في اللاذقية لإحداث الفتنة.

وحول أحداث الصنمين في درعا قالت ان مجموعة مسلحين ومهربين أتت الى فرقة الشرطة وسرقت أسلحة ثم ذهبت وجرقت فرع الأمن ومقر حزب البعث وقامت أمس الأول بإطلاق النار على قوات الأمن.

هذا ونفت شعبان عملها بقرار الافراج عن 260 سجيناً سياسياً من بينهم 14 من الأكراد وعدد كبير من الإسلاميين من معتقلي الرأي الذين أعلنت مصادر اطلاق سراحهم في وقت سابق، «لأنه لا يوجد معتقلون سياسيون في سورية». مؤكدة أنه «ليس مسموحا على الإطلاق العبث بأمن سورية».

اما عن اللاذقية، فقالت في

وأضافت شعبان إنه لا يمكن الإعلان عن تلك الجهات الخارجية إلا بعد الانتهاء من التحقيقات الجارية حول ملابس وأبعاد تلك المجموعات المسلحة، مشيرة إلى أن تلك المجموعات المسلحة تستهدف إشعال الفتنة الطائفية في سورية.

وأشارت الى الاخوان المسلمين الذين قاموا عام 1979 بقتل أحد مشايخ العلويين ومشايخ السنة في اللاذقية لإحداث الفتنة.

وحول أحداث الصنمين في درعا قالت ان مجموعة مسلحين ومهربين أتت الى فرقة الشرطة وسرقت أسلحة ثم ذهبت وجرقت فرع الأمن ومقر حزب البعث وقامت أمس الأول بإطلاق النار على قوات الأمن.

هذا ونفت شعبان عملها بقرار الافراج عن 260 سجيناً سياسياً من بينهم 14 من الأكراد وعدد كبير من الإسلاميين من معتقلي الرأي الذين أعلنت مصادر اطلاق سراحهم في وقت سابق، «لأنه لا يوجد معتقلون سياسيون في سورية». مؤكدة أنه «ليس مسموحا على الإطلاق العبث بأمن سورية».

اما عن اللاذقية، فقالت في

ترحيل مدير مكتب

«رويترز» في دمشق

«لعدم مهنيته»

في نقل الأحداث

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

موجة من العنف تجلب الابتهاج

باستقلال جنوب السودان

مع السلطة في الشمال، متهمه اياها بالتآمر لإسقاط حكومتها قبل الاستقلال. وبشكل هذا الجدل مؤشرا جيدا لاستمرار المفاوضات حول ملفات أساسية بتعين تسويتها قبل يوليو، منها الوضع المستقبلي لأبيي وإدارة القطاع النفطي والحدود والمواطنة والأمن والديون.

وخلال الحرب الأهلية المدمرة بين الشمال والجنوب (1983 - 2005)، سحقت الخرطوم ميليشيات جنوبية معادية للسلطة للتحريك السودان. وتتهم هذه الحركة الشمال بالاستقرار في ذلك.

وعلى الرغم من ان الشمال والجنوب يرغبان في استخدام إستراتيجية التوتّر، كما يقول الخبراء، إلا ان آيا منهما لا يريد الحرب اليوم.

وقال ادوارد توماس الخبير في مجموعة شاتام هاوس للبحوث في لندن ان «العودة الى الحرب قد رفضها كثير من فصائل المؤتمر الوطني (حزب البشير)، وليس نهائيا ما تريده الحركة الشعبية لتحرير السودان». وإلى ذلك تضاف مشاكل إنسانية وانشقاقات سياسية داخلية.

جوبا - أ.ف.ب: بدأ سكان جنوب السودان الاستعداد للاحتفال باستقلالهم في يوليو، لكن موجة من أعمال العنف الدامية والمزادات العسكرية حجبت فرحتهم العارمة بالحدث.

وقال الجندي المتمرد السابق ويلسون اشان الذي قاتل القوات الحكومية خلال الحرب الأهلية «سنحتفل بالعيد ليلا ونهارا».

وأضاف «سيسمعون أصوات قرع الطبول حتى في الشمال».

وخلال الاستفتاء على تقرير المصير في جنوب السودان في يناير، فإن الخيار الانفصالي يشبه إجماع، مهيدا الطريق لقيام دولة جديدة.

لكن أسبابا عدة تقلق الجنوبيين اليوم على مستقبل دولتهم. فمُنذ يناير، أسفرت معارك عنيفة بين متطرفين والجيش الجنوبي عن مئات القتلى الذين كان عدد كبير منهم من المدنيين.

وتكشف مقتل وزير من جنوب السودان بالرصاص في مطلع فبراير - على رغم ان الدافع شخصي على ما يبدو - التحديات المتصّلة بإعادة بناء السلام في بلد اجتاحتها الحرب وبيّنت فيه السلاح بشكل كبير.

وتكشف صور بالأقمار الاصطناعية لمجموعة من المراقبين الأميركيين في الأيام الأخيرة تعزيرا للقوات المسلحة المدعومة من الخرطوم ومعسكرات محصنة، في منطقة أبيي المتنازع عليها على الحدود بين الشمال والجنوب.

وفجرت الممارك في ولايتي اعالي النيل وجونقلي الجنوبيتين حربا كلامية بين الشمال والجنوب ودفعت جوبا الى تعليق الحوار مؤقتا

الاسلامية كان لها تأثير على البرنامج النووي الإيراني. ولفت فينزاباتريك الى ان الصاروخ سنجيل2 الذي يمكن تجهيزه برؤوس نووية «مازال يحتاج الى سنتين قبل ان يصبح عمالينا».

غير ان التقرير لفت الى ان ايران حققت تقدما ثابتا في برنامجها النووي على طول السنوات الـ 25 الماضية، معتبرا ان تاكيدات النظام الإيراني على ان برنامجه محض مدني «غير جدية بالصدقية».

وفرضت الأمم المتحدة على ايران اربع مجموعات من العقوبات لرفضها وقف نشاطاتها النووية الحساسة وفي طليعتها عمليات تخصيب اليورانيوم التي تشهدها الدول الغربية وفي مقدمها الولايات المتحدة بانها تخفي طموحات عسكرية، الامر الذي تنفيه طهران.

وقال سبانتور اميركي نافذ الاسبوع الماضي بعد جلسة مغلقة لعرض معلومات استخباراتية سرية حول ايران ان طهران تعمل «بجدية» على تطوير اسلحة نووية.

المختصة العدو الاكبر لايران. وذكرت وسائل اعلام في وقت لاحق ان عاهل الـ اردن لا يحضر الاحتفالات.

الى ذلك، رأى خبير اميركي ان ايران لا تتقدم بملء سرعتها لامتلاك السلاح النووي، لدى عرضه تقريراً يؤكد ان طهران بحاجة الى «ما يزيد بقليل عن سنتين» لتحقيق هذه الغاية.

وقال مارك فينزاباتريك من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية لدى عرضه في واشنطن تقريرا حول «قدرات ايران النووية والكيميائية والبيولوجية» نشر الشهر الماضي في لندن ان «ايران لا تتقدم بملء سرعتها» نحو حيازة السلاح النووي.

وقال ان الإيرانيين «يعملون على الامر منذ 25 عاما، منذ ان باشروا ببرنامج تخصيب اليورانيوم الإيراني حوالي العام 1985»، مفرنا بين هذه الفترة وفترة الـ 11 عاما التي كانت كافية لحصول باكستان على السلاح النووي.

لكن فينزاباتريك الموظف السابق في وزارة الخارجية

خبراء يؤكدون أن طهران لا تتقدم بكامل إمكاناتها لامتلاك سلاح نووي

جدل في إيران حول احتفالات العام الجديد

تحسين العلاقات مع جيران إيران.

لكن المحافظين انتقدوا الاحتفال على اسس دينية قائلين انه يجب على الجمهورية الإسلامية ألا تتعدى احتفالاته جذور وثنية.

ونقده خصوم احمدي نجاد الذي ينتمي هو ايضا الى التيار المحافظ، مدير مكتبه اسفنديار رحيم مشائي لتشجيعه افكارا يرون انها تتحدى الشخصية الاسلامية للبلاد.

ونشرت تقارير عن دعوة الملك عبدالله عاهل الـ اردن للاحتفال، انتقادات من عدة سياسيين يرونه حليفا مقربا من الولايات

عواصم - وكالات: تستضيف ايران احتفالا دوليا ببدء عامها الجديد على الرغم مما يقوله منتقدون بانها بعيد مناسبة كان يحتفي قبل الاسلام فضلا عن انه سيختر ذكريات تتعلق بالشاه الراحل.

وتظهر المعارضة للاحتفال بيوم النيروز وهو احتفال قديم بمناسبة بدء العام الشمسي الإيراني وقدم الرئيس الصووبات التي يواجهها الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد في الوقت الذي يسعى فيه لتعزيز وضع ايران في المنطقة.

وقالت وكالة انباء الجمهورية الإسلامية (ارنا) الرسمية ان رؤساء العراق وأفغانستان وطاجيكستان وتركمانستان واريمنيا سيحضرون الاحتفالات في وغانا. كما سترسل قطر وسلطنة عمان وقرغيزستان ممثلين رفيعي المستوى.

وقال مدير الشؤون الدولية للرئيس احمدي نجاد ان «ديبلوماسية النيروز» التي تنشر رسالة حسن النوايا لكثير احتفال في ايران ستصبح «مبدأ ديبلوماسية» جديدا يهدف إلى

وسط ترقب للتغيير الوزاري الواسع الذي يتوقع قريبا في سورية، عاد الهدوء الحذر الى المدن السورية التي شهدت موجة احتجاجات أمس الأول، بينما توجهت الأنظار صوب درعا واللاذقية التي شهدت بدورها سقوط قتلى وجرحى بينرا مسلحن مجهولين.

ونقلت وكالة الانباء الالمانية «د ب أ» عن شهود عيان سورين تأكيدهم سقوط ما بين 40 إلى 60 جريحا من أفراد قوات الأمن السورية وعدد من المتظاهرين في مدينتي اللاذقية وجبلة أمس إثر اشتباكات بين قوات الأمن ومتظاهرين يطالبون بإصلاحات في البلاد. وذلك قبيل تشييع جثامين عدد من قتلى سقوطوا أمس الأول في مظاهرات باللاذقية.

وقالت إذاعة «بي بي سي» ان قناصة مجهولين احتلوا أسطح المباني في شوارع المدينة وأطلقوا النار عشوائيا على المارة.

أما في محافظة درعا منطلق هذه الاحتجاجات والتي شهدت سقوط أكبر عدد من القتلى، فقد تجمع مئات من سكان المدينة في ساحاتها الرئيسية للمشاركة في تشييع قتلى أمس الأول.

وفي قرية طفس التابعة للمحافظة قال سكان إن آلاف المشيعين أشعلوا النيران في مقر محلي لحزب البعث ومركز الشرطة أثناء تشييع جنازة محتج قتل الجمعة في درعا.

وفي الصنمين التي أفيد عن سقوط قرابة 20 قتيلا فيها، قالت وكالات الأنباء أن سكانها قاموا بتشيع سبعة من القتلى فقط واتهموا قوات الأمن باحتجاز باقي الجثث ومنع وصول سكان المدن المحيطة للمشاركة في التشييع وقامو بحرق مقر فرع الحزب وعدد من المباني الحكومية.

إقالة محافظ حمص

وبالإنتقال الى حمص، ووسط معلومات عن إقالة محافظها محمد إيد غزال وهو أحد مطالب مظاهراتها التي خرجت أمس الأول، قال مصدر رسمي ان مواطنا قتل وأصيب آخرون بجراح في المدينة لدى «افتحام مجموعة مسلحة نادي الضباط وابطاء المدينة».

ونقلت وكالة الأنباء السورية «سانا» عن المصدر ان «مجموعة مسلحة استتقلت أمس (الأول) جمعا لبعض المواطنين في مدينة حمص واستيخت نادي الضباط وقامت بأعمال تخريب وكسر وإطلاق نار ما أدى إلى مقتل مواطن وإصابة آخرين إضافة إلى إلحاق الأذى والضرر بالنادي والمحال التجارية المجاورة».

من جهتها مستشارة الرئيس السوري دببينة شعبان قللت من الأعداد التي أوردتها وكالات الأنباء حول أعداد المتظاهرين وقالت ان جماعات صغيرة من عشيرة أو خمسة عشر متظاهرا فقط خرجوا في مدن سورية كثيرة.

واهتمت في تصريح لـ «بي بي سي» جهات خارجية بالتآمر على سورية من خلال المجموعات المسلحة التي تقوم بإطلاق النار على المواطنين.

وقالت أنه تم القبض على مصري وجزائري في دمشق و5 لبنانيين في حمص ممن حرضوا على القيام بالمظاهرات.